يقضي مرسوم إحداث المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، الذي تم تأسيسه عام 1965 تحت وصاية وزارة الاتصال بتخويل المكتب لوحده مهمة استخلاص وتوزيع مختلف حقوق المؤلفين. عن هذه المهمة بالذات وعن وساطة المكتب بين المؤلف وحقوق استغلال مصنفه وبين الإذاعة والتلفزيون يجري الكثير من السجال والقيل والقال. المؤلفون لا يكفون عن التساؤل عما يدخل في صميم حقوقهم ويسعون لرفع اللبس عن طريقة استخلاصها والمكتب يقول أنه لا يتدخل في عمل الإذاعة أو التلفزيون إلا وفق ما تقتضيه الأوفاق المبرمة معهما، وإن عمله الأساس هو استخلاص مستحقات المؤلفين وتمكينهم منها.

الملايين للقناتين والمكتب والفتات للمبدعين!

يشتكي المؤلفون الدراميون في المغرب من عدة مشاكل

فيها دقائق إعادة البث، وعلى هذا

فرجة تلفزية

أربع ساعات أمام تلفزة داخل مقهى شعبي

كانت أربع ساعات فقط بتوقيت الزمن العادي لكنها بتوقيت الفرجة التلفزيونية التي منحتها لرواد تلك المقهى الشعبية كانت سويعات لاتعد ولاتحصى انتقلت من فرجة الحلال الى الفرجة المحرمة التي يبدو أن الاقبال عليها يكون أكثر

يشتكي المؤلفون الدراميون في المغرب من عدة مشاكل على مستوى الحقوق الخاصة بهم كأعضاء ينتمون إلى «جمعية الملحنين والمؤلفين الدراميين» (S.A.C.D) الكائن مقرها بباريس، ويحملون المسؤولية في ذلك إلى «المكتب المغربي لحقوق المؤلفين» الواقع تحت وصاية وزارة الاتصال منذ إحداثه بمرسوم عام 1965، والذي تربطه بالجمعية الفرنسية منذ ستينيات القرن الماضي عقود تمثيل متبادل تقضي بحماية حقوق المؤلفين الفرنسيين بالمغرب وحماية حقوق المؤلفين المغاربة بفرنسا.

من هذه المشاكل التي يرى المؤلف الدرامي المغربي أنها تمس معاشه باعتباره مؤلفا دراميا محترفا يعتاش على ما يكتب وكذا أيضا عطاءه الإبداعي، التأخير الذي يتم على مستوى استخلاص «المكتب المغربي لحقوق المؤلفين» مستحقاته من التلفزيون بعد أقل من سنتين على بث عمله. الأمر بالنسبة لكثيرين لا يقف عند حدود هذه المدة الطويلة من التأخير والانتظار، بل يتجاوزها إلى سنة أخرى أو سنتين إضافيتين، وهو ما يعني أن القيمة المالية المستخلصة بعد هذه الفترة لاتوازي الحق الفعلي المستحق. ويتساءل هؤلاء عن السبب في تأخير صرف مستحقاتهم إلى سنتين فما أكثر.

بالنسبة لعبد الله الودغيري رئيس «المكتب المغربي لحقوق المؤلفين» ليس هناك من تأخير بالمعنى الصحيح للكلمة، فالتوزيعات تتضمن منذ وقت طويل سنة من التأخير، يفرضها توصل المكتب بالوثائق والبيانات من الهيئات الإذاعية والتلفزية بعد مضي العام على عملية بث المصنفات، وهو ما يفرض بالضرورة على المكتب فترة من الاستغراق في معالجتها وافتحاصها والتدقيق فيها ثم رقمنتها، عملية إدارية يعتبرها الودغيري جار بها العمل في مختلف أجهزة التدبير الجماعي على مستوى العالم، وهو ما يجعل التوزيع خاضعا لتأخير سنة على الأقل في حين يتم تعويضه بتوزيع السنة الماضية. وحالات التأخير التي قد تكون همت بعض المؤلفين الدراميين أو غيرهم – يقول الودغيري – كانت بسبب عدم حضور هؤلاء إلى المكتب أو تغييرهم لسكناهم دونما إعلام أو ترك لعناوينهم الجديدة أو لعدم تسلم بعضهم لشيكات مستحقاتهم من إحدى المندوبيات.

قبل أن تبدأ رحلة البحث عن حقوق التأليف وما يصاحبها من انتظار وتقصي، يقطع المؤلفون شوطا آخر، أغلبهم يفضل التعامل مع شركات إنتاج من خارج القناتين، بعد أن تكون لجنة القراءة قد وافقت على العمل، الأمر بالنسبة إليهم واضح، هناك هامش من الربح يمكن جنيه من شركة الإنتاج، عكس التلفزيون الذي يحدد سقفا لا يتجاوزه. يحمل المؤلف نصه إلى شركة الإنتاج التي قد تقدر عمله ويدافع به عن المبلغ الذي يرى أنه يوازي القيمة المالية لمنتوجه الرمزي، فالمنطق الذي يتحكم في علاقة المؤلف بشركة الإنتاج هو التفاوض، وفي حال الاتفاق يتقاضى هذا المؤلف أجره في انتظار إنتاج عمله وبثه، لتبدأ مرحلة البحث عن حق التأليف. هنا يقع الجانب الآخر من المشكل، فكثيرون اشتكوا من إعادة التلفزيون بث أعمالهم أكثر من مرة في الأسبوع وهم لم يتوصلوا بعد بمستحقات البث الأول. التلفزيون بإعادة بث نفس العمل يكون قد ملأ فضاء زمنيا يحتسب في الضرائب ويستفيد من مداخيل الإشهار، لكن «المكتب المغربي لحقوق

كم يتقاضى المؤلف الدرامي عن حقه في استغلال مصنفه؟

جل المؤلفين الدراميين المغاربة المنخرطين في جمعية الملحنين والمؤلفين الدراميين بفرنسا هم كتاب محترفون، لا عمل آخر لهم إلا كتابة نصوص درامية يتم تحويلها إلى أعمال تلفزيونية أو إذاعية. وفي انتظار مستحقاتهم من حقوق التأليف التي يتولى المكتب المغربي لحقوق المؤلفين استخلاصها لهم من الهيئات التلفزية والإذاعية، يكون على هؤلاء الذين نذروا أنفسهم للكتابة الدرامية وهم ينتظرون مستحقاتهم التي لا تصلهم إلا بعد عامين فما فوق، أن يعيشوا دراما من نوع خاص، دراما شخصية بمعنى الكلمة قليلون من يحسون بها في ثنايا أعمالهم على شاشة التلفزيون أو عبر أثير الإذاعة. ويكون على المرء أن يتساءل عن القيمة المالية التي توازي فعلا هذا الحق عن استغلال منتوجهم الرمزي، كم ياترى يتقاضى صاحب مسلسل درامي شد الناس طيلة شهر من الفرجة عن حقه في التأليف، هناك من لا يتعدى مقابل «حقه» 250 درهما عن الحلقة الواحدة، ما يعني 7500 درهم عن ثلاثين حلقة، وهو مبلغ ينعته بعضهم بالبركة (عندما يتصل الموظف المكلف بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين بأحد الكتاب يخاطبه بالعبارة «اجي عندنا المكتب، راه جات شي بركة)، آخرون ينالون عن الحلقة الواحدة 1200 درهما وهو المبلغ الأعلى تقريبا ضمن الحالات التي استقصيناها، ثم هناك من يأخذ عن الحلقة الواحدة 900 درهم، وآخرون في أعمال مشتركة حسب النسبة المائوية التي اتفقوا عليها فيما بينهم مبلغ مائتين درهم للمؤلف الواحد. أما بالنسبة لكتاب الأفلام التلفزية فالأمر كذلك يحتسب بالدقائق، فإذا كان صاحب حق تأليف المسلسل ينال عن 45 دقيقة مدة الحلقة الواحدة حوالي 800 درهم كمعدل، فإن صاحب الشريط التلفزي قد ينال كمعدل 1600 درهم باعتبار أن مدة أغلب الأفلام التلفزية هي في حدود ساعة ونصف. أرقام تعكس حقيقة الوضع الاعتباري الذي يعيشه المؤلف الدرامي بالمغرب ومعاناته مع الأطراف والهيئات المسؤولة بشكل مباشر أو غير

فيها دقائق إعادة البث، وعلى هذا الأساس الزمني يتم استخلاص مستحقات المؤلفين، فـ«نحن لا نرتكز على البث أو إعادة البث» يضيف الودغيري.

مشكل آخر يرتبط بسابقه يشتكي منه المؤلف الدرامي المغربي، ويتمثل في غياب معايير توزيع واضحة، فمستحقات إعادة بث العمل الدرامي بعد سنة تكون أقل أو أكثر من تلك التي سبق للمؤلف أن حصل عليها من البث الأول لعمله، وهو ما يطرح السؤال حول كيفية توزيع حق التأليف الذي يتوصل به المكتب من التلفزيون.

وفي هذا السياق ينفي رئيس المكتب المغربي لحقوق المؤلفين وجود حالات من هذا النوع، ويربط هذه المعايير بما يتلقاه مكتبه من الهيئات الإذاعية والتلفزية التي يرتبط معها بمجموعة من الاتفاقيات من لائحة بالبرامج المبثوثة على مدار سنة، وينحصر عمل التوزيع حسب رأيه في حساب عدد دقائق كل مصنف وتوزيعها على عدد المؤلفين كل حسب المدة التي يشغلها عمله داخل فضاء البث، ويعتبر الودغيري أن عملية التوزيع لا تعدو أن تكون عملاً تقنيا روتينيا في الأصل. أما عن الزيادات المحتملة في بعض التوزيعات فتابعة إما لتفاوض المكتب مع الهيئات الإذاعية والتلفزية بالرفع من قيمة المستحقات واستجابة هذه الهيئات لمطالب المكتب، أو هي إفراز طبيعي للحقائق الجديدة التي يطرحها القطاع السمعي البصري الذي عرف ميلاد قناة تلفزية جديدة ومجموعة من الإذاعات الخاصة. وهو ما يعني عمليا الزيادة في قيمة هذه المستحقات.

ولا تقف مؤاخذات المؤلفين عند هذه الصورة، بل تتعداها إلى ما وصفه كثير منهم بما يشبه المس بوضعهم الاعتباري. ففي الوقت الذي يقوم فيه مكتب الجمعية بباريس بمراسلتهم بشكل مستمر لإخبارهم بالمستجدات التي يعرفها، خصوصا في حال إعادة تجديد أعضائه كل سنة، عارضا عليهم إما الحضور بصفة شخصية لمعاينة عملية الانتخاب أو طالبا منهم ترشيح من يرونه الأنسب ضمن لائحة الأسماء التي يعرضها عليهم ومزودا إياهم بمجلات متخصصة وكتيبات عن الفنادق ووسائل المواصلات التي يمكنهم أن يستفيدوا من تخفيضاتها باعتبارهم يحملون بطاقة الانتماء إلى الجمعية، يتعامل معهم المكتب المغربي بنوع من البيروقراطية، سلوك يردونه إلى أن أغلب أعضائه مجرد موظفين، عكس مكتب الجمعية بباريس المكون من مؤلفين دراميين وموسيقيين ومسرحيين. ويزيد تحفظ عدد من المؤلفين على السلوك البيروقراطي للمكتب عندما يُطلب

حذف تلفزي

أين تتابع اليوم سهرة الانتخابات الرئاسية الفرنسية

بعد الحدث التلفزي الذي عرفه يوم الأربعاء الذي شهد مواجهة ساركو وسيغو تلفزيونيا، تتوجه أنظار العالم التلفزيوني الى شاشات القنوات الفرنسية لمتابعة سهرة انتخابية غير عادية يومه الأحد

وجه تلفزي:

هويدا طه وراء الشمس أو حين يذهب الوثائقي بصاحبته الى السجن

لم تكن هويدا طه تعتقد أنها بإنجازها لوثائقي